لقد ساهمت هذه الفئات بفعاليات عالية في انشطة الانتفاضة. فعلى صعيد الصحافة، مثلاً، قامت الصحافة الفلسطينية، وللمرة الاولى، بتغطية كاملة لاحداث الانتفاضة، وتطوراتها، وتحليل هذه الاحداث، وتحوّلت الصحف والمجلات والمكاتب الصحافية الفلسطينية، ولاول مرة في تاريخها، الى مصدر للاخبار التي تتزود بها الصحف والمجلات ووسائل الاعلام العالمية، بدلاً من المصادر الاسرائيلية التي كانت وسائل الاعلام الغربية، خاصة، تتزود منها بالاخبار والمعلومات حول الارض المحتلة واحداثها. وقد اشادت وسائل الاعلام العالمية بأداء الصحافة الفلسطينية في الداخل؛ بل ان صحافيين اسرائيليين اكدوا ذلك؛ وقد نقل ايان بليك، في «الغارديان» اللندنية، عن مراسل اجنبي قوله: «ان الجيش الاسرائيلي باعلامه يعمل بشكل سيء، والفلسطينيون يكسبون الحرب الاعلامية؛ انهم يقومون بمهمة ذات كفاءة عالية»[٤٢]. وبطبيعة الحال، فقد كان ذلك من جملة اسباب دفعت الاحتلال الى تشديد هجومه على المؤسسات الاعلامية الفلسطينية، والعاملين فيها، فتمّ اعتقال العديد من الصحافيين، وأُبعد عدد منهم، واغلقت مكاتب صحافية وصحف. وافادت ارقام بأن سلطات الاحتلال اعتقلت أكثر من ٢٥ صحافياً، من بينهم رئيس رابطة الصحافيين العرب، رضوان أبو عياش، الذي اعتقل ادارياً لمدة ستة شهور؛ وتمّ ابعاد عدد كبير من الصحافيين، منهم بشير محمود نافع، من مخيم قلنديا، وعدنان داغر، الذي كان يعمل في «الطليعة» المقدسية.

وترافق قيام الاحتلال بكل ما سبق مع غلق عدد من الصحف والمكاتب الصحافية، مثل المكتب الفلسطيني للخدمات الصحافية، ومكتب غزة الصحافي، اضافة الى صحف «العودة» و «القدس» و«الدرب»؛ كما عُطّلت لفترة صحيفة «الاتحاد» الناطقة بلسان «راكح»، وغيرها[٤٣].

لقد امتد سيف الارهاب ليصل رئيس جمعية الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني، حيث تمّ وضعه في الاعتقال الاداري لمدة ستة شهور، وتمّ غلق المركز لمدة مماثلة، والتهمة ـ كما قالت المصادر الاسرائيلية ـ «امنية»، وهي التهمة عينها التي كان الحسيني بسببها نزيلاً على أحد المعتقلات الاسرائيلية قبل فترة[٤٤].

ان مثالاً آخر لمساهمة المهنيين في الانتفاضة تجسّد في ما قام به الجهاز الطبي الفلسطيني[٤٥]، من أطباء وممرضين وعناصر خدمة في المشافي في الضفة والقطاع، خدمة للمرضى والمصابين، وسط ظروف غاية في الصعوبة وقلة الامكانات. ومجرد قيام جهاز الخدمات الطبية بمهامه كان كفيلاً بتعرضه، وكادراته، لانتقام سلطات الاحتلال وممارساتها الفظة التي صوّرها بيان اصدرته نقابة الاطباء في الضفة جاء فيه: «ان سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي ما زالت تواصل هجماتها البشعة واجراءاتها القمعية ضد ابناء شعبنا الفلسطيني في الارض المحتلة، والمتمثلة في اطلاق الرصاص على المواطنين العزّل، وعلى الشيوخ والنساء والاطفال الابرياء، وتكسير الاطراف بالعصي ومداهمة المشافي والعيادات الطبية، وهدم البيوت، واقامة المستوطنات، ومصادرة الاراضي». وناشد البيان «جميع الهيئات والمؤسسات وجمعيات حقوق الانسان والمحبّة للعدل والسلام لتقف مع ابناء شعبنا...»[٤٦].

وقد أضاف بيان آخر، اصدره اطباء وممرضون في الارض المحتلة، الى ما سبق انه «تعرض عدد كبير من المؤسسات الصحية للاقتحام؛ كما تعرض عدد من الاطباء والممرضين والممرضات للمضايقات، والمنع من اداء واجبهم الانساني في اسعاف الجرحى، وتعرض بعضهم للضرب والتنكيل الجسدي...»[٤٧].

ولعب المهندسون الزراعيون والاطباء البيطريون، اضافة الى مشاركتهم العامة في